

البعد الأمني في السياسات العامة الثقافية في ظل عولمة القيم

الأستاذ احمد طييب

أستاذ مساعد قسم "أ" بقسم العلوم السياسية جامعة خميس مليانة

مقدمة:

البحث عن الأمن حاجة ستلازم البشرية حتى فنائها طالما وأنها ترتبط بالفضيلة الإنسانية والصراع الأزلي بين قوى الخير وقوى الشر، إلا أن ذلك لا يمنع الشعوب من البحث عن وسائل تكفل لها القدر الأكبر من الأمن. هناك من يذهب إلى الاعتقاد بأن قوة البناء المؤسسي للدولة وصرامة الأجهزة الأمنية والقضائية هي الحل الأمثل للمشكلة الأمنية، إلا أننا عندما نسقط هذا الاعتقاد على دولة بنلك المواصفات كالولايات المتحدة الأمريكية نتفاجأ بأنها تصدر قائمة الدول الأكثر جرائم في العالم.

فالبعض من الأخصائيين - وخاصة من المنظور الإسلامي - يرجعون أسباب تفشي الجرائم إلى المعتقد الديني، ومدى تمسك المجتمع بالتعاليم والقيم الدينية، ويدعون إلى إقامة أنظمة دينية لحكم الدولة، بعيداً عن التشريعات الوضعية، و أن المشكلة الأمنية لا يمكن حلها بغير الجمع بين الجانب المؤسسي والجانب الأخلاقي أو الوازع الديني في إطار معادلة بناء متكافئة، حيث أن فضائل النفس قد تحد كثيراً من دوافع الجريمة سواء بالتحريم، أو السلوك الحسن القائم على التسامح والعفو، وتبادل الاحترام، والنصح، والجدل القويم... الخ.

لكن في المجتمعات الغربية أين يقل الوازع الديني يكون للجهاز الأمني والقضائي الدور الحاسم والفعال في تنظيم الحقوق والواجبات بمفاهيم العصر، وإحقاق العدل بين المتخاصمين، وردع قوى الشر. مع الأخذ بأهمية بالغة العامل الحضاري و ألقيمي ودوره في بناء الذات الأمنية للأفراد والمجتمع عن طريق التأهيل الاجتماعي والسياسي للأفراد وبناء المواطنة الصالحة التي تبني وترسخ بها مؤسسات الدولة وقيم وتقاليدها ممارساتها في شتي المجالات.

إن التأهيل الاجتماعي هو الطريقة التي يتعرف بها أفراد المجتمع على القيم والتوجهات والأنماط السلوكية والاتصالية في المجتمع، كما يعد أيضاً التأهيل السياسي جزء من العملية التي تعطي التوجهات السياسية شكلها،

حيث يكتسب من خلالها الأفراد توجهات أولية إزاء القضايا السياسية التي تحيط بهم وتعد جزءا من وجودهم واستمرارهم، كالقضايا الأمنية مثلا وما يحمله الأفراد من توجهات إزاءها، حيث تعد التوجهات الأمنية والحس الأمني لأفراد المجتمع احد القدرات الأساسية الإستخراجية الرمزية للنظام السياسي عن طريق مختلف آلياته.

فالتنشئة السياسية للأفراد تقوم أساسا علي توجيه مواقف و السلوكيات بما يخدم أهداف النظام السياسي خاصة في القضايا الأمنية التي تعد من الأبعاد الجوهرية في قيام وبناء الدولة، حيث يحمل الأفراد توجهات متباينة حول ما تقوم به الدولة في سبيل توفير الأمن وسلامة الأشخاص والممتلكات، وهي عملية لا بد أن تبني أيضا علي مشاركة المواطن في العملية الأمنية ومخططاتها بما يحمله من توجهات حول ضرورة أمنه.

فالجريمة كالسرقة ونهب المال العام وخيانة الدولة والإرهاب.... الخ كلها قضايا أمنية لا بد أن تكون في مدركات الأفراد من خلال وعيهم بضرورة محاربتها والتعاون من اجل التخفيف من حدتها ، انطلاقا مما يحملونه من توجهات مغروسة من طرف النظام السياسي عن طريق سياساته العامة المختلفة. فالمواقف هي النزوع الداخلي للرد بطريقة معينة علي وضع ما والتي يعبر عنها سدني فربا في تعريفه للثقافة السياسية حيث يقول:

" هي منظومة المعتقدات المجربة والرموز والقيم المعبرة، والتي من خلالها يتم التعرف علي الوضع أو الحدث السياسي المتخذ أو القائم"

وكذلك ألموند الذي يقول بأنها:

" عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، فهي تؤثر في تصرفات المواطنين والزعماء اتجاه جوانب من النظم السياسي"

وكذلك جيمس أندرسون الذي يرى أن الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع إزاء القضايا المحيطة به خاصة التي تمس مصالحه مباشرة او بطريقة غير مباشر حيث يقول:

" ذلك الجزء من ثقافة المجتمع المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف لما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيف تقوم به، وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنقل من جيل لآخر عبر التنشئة السياسية والاجتماعية، بحيث تصبح هذه الثقافة جزءا من نفسياتهم و يترجمونها إلى سلوك في حياتهم"(1)

بناءا علي هذه المفاهيم للثقافة السياسية يتبين أن البعد الأمني قبل أن يكون ضرورة مادية لا بد أن يتم ترسيخ هذا البعد كمبدأ وسلوك في نفسيات الأفراد وتوجهاتهم من خلال السياسات العامة في المجالات المختلفة التي تعد

الآلية الأساسية للنظام السياسي لمواجهة التحديات الأمنية، و الأدوات التي من خلالها يتم توجيه الأفراد وتعبئتهم لتحقيق سياسة عامة أمنية شاملة ومرنة ومتوازنة للأمن الوطني في ظل منظومة القيم السائدة، والتي تعطي للأمن بعدا ثقافيا يتحلي به الأفراد انطلاقا من روح الاعتزاز والانتماء والهوية.

تعد السياسات العامة للدولة بكل أبعادها ومجالاتها عملا حكوميا هادفا إلي معالجة قضايا عامة بعينها حدثت فعلا أو ستحدث مستقبلا، حيث تختلف أبعاد السياسات العامة حسب الأهداف والتوجهات الحكومية المبنية علي المنطلقات البيئية التي دفعته للقيام بذلك، ومن بين السياسات العامة الهادفة والأكثر تأثيرا في حيات الأفراد وخلق توجهاتهم هي السياسات العامة الثقافية، التي تحمل أبعاد رمزية تساهم في تشكيل منظومة قيمية في المجتمع والتي ون بينها القيم الأمنية أو ذات البعد الأمني. وهي جزء كذلك من التنشئة السياسية التي تخلق الرغبة في الدفاع عن الأمة ومقوماتها والشعور بالانتماء وترسيخ أبعاد الأمن الوطني لدي أفراد المجتمع. وعليه وفي هذه الدراسة والتي يمكن تحديد أهدافها وأبعادها من خلال الإشكالية الجوهرية التالية:

فيما تكمن أبعاد الأمن في السياسات العامة الثقافية ؟

حيث يتم الإجابة علي هذه الإشكالية انطلاقا من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو المقصود العامة بالسياسات الثقافية ؟

2- كيف يتم تكوين الذات السياسية الأمنية للمواطن وما هي المواطنة الصالحة؟

3- هل نحن بحاجة إلي الأمن الثقافي أم الثقافة الأمنية؟

4- كيف تساهم السياسات الثقافية في تشكيل الهوية الوطنية

المحور الاول: ماهية السياسات العامة الثقافية

الثقافة بمعناها الأوسع تعني:

" مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية ، التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ، وأنها تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي ، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات."

لقد برز في اللغة الفرنسية منذ عصر الأنوار قبل انتشارها عن طريق الاقتراض اللغوي في اللغات الأخرى المجاورة (كالإنجليزية والألمانية). إذا استطعنا اعتبار فترة تشكّل المعنى الحديث للكلمة تعود إلى عام 1700 إلا أن كلمة "ثقافة" هي كلمة قديمة في المفردات الفرنسية. وهي كلمة تعود في أصلها إلى اللغة اللاتينية cultura التي تعني رعاية الحقول أو قطعان الماشية. ثم ظهرت في القرن الثامن عشر لتدل على جزء من الأرض

المزروعة (حول هذه النقطة وغيرها، أنظر بينيتون [1975]).

في بداية القرن السادس عشر لم تعد هذه الكلمة تدل على حالة (حالة الشيء المزروع) بل على فعل، أي فعل زراعة الأرض: ولم يتكون معناها المجازي إلا في منتصف القرن السادس عشر، حيث أصبح يدل على تثقيف الملكة *une faculté, culture d* أي العمل على تطوير تلك الملكة. لكن هذا المعنى المجازي بقي قليل الشيع حتى نهاية القرن السابع عشر ولم يتم الاعتراف به أكاديمياً على الإطلاق، ولم يظهر في غالبية معاجم تلك الفترة. وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم يتأثر المضمون الدلالي للكلمة إلا قليلاً مع تطور الأفكار، وبالتالي فقد لحق بالحركة الطبيعية للغة التي تستخدم الكناية (تحول الثقافة من حالة إلى فعل) من جهة، وبالاستعارة من جهة أخرى (تحول المعنى من تهذيب الأرض إلى تهذيب العقل) محاكية بذلك نموذجها اللاتيني *cultura* التقليدي باعتباره قد كرّس استخدام الكلمة بمعناها المجازي.

ولم تبدأ كلمة " ثقافة " بفرض نفسها مجازياً إلا في القرن الثامن عشر. ودخلت بمعناها هذا معجم الأكاديمية الفرنسية (طبعة عام 1718). ومذّك ألحق بها المضاف وصار يقال : "ثقافة الفنون" و "ثقافة الأدب" و "ثقافة العلوم" كما لو كان تحديد الشيء المُهذّب ضرورياً. ودخلت الكلمة في مفردات لغة عصر الأنوار دون أن يستخدمها الفلاسفة. والموسوعة التي كرّست مقالة طويلة لـ "تهذيب أو ثقافة الأرض" لم تخصص مقالة نوعية لمعنى "الثقافة" المجازي. لكنها لم تتجاهلها لأن هذه الكلمة برزت في مقالات أخرى مثل (" تربية"، "عقل"، "أدب"، "فلسفة"، "علوم").

تحررت كلمة "ثقافة" من مضافاتها وانتهى بها الأمر إلى أن استعملت للدلالة على " تكوين" و " تربية" العقل أو النفس. وعبر حركة معاكسة لتلك التي لاحظناها سابقاً، تم الانتقال من كلمة "ثقافة" باعتبارها فعلاً (فعل أو عملية التعليم *instruire* إلى اعتبارها حالة (حالة العقل المثقف عن طريق التعلم، حالة الفرد "الذي يملك ثقافة"). وتكرّس هذا الاستخدام في نهاية القرن الثامن عشر من قبل معجم الأكاديمية (طبعة 1798) الذي تحدث عن "عقل طبيعي بدون ثقافة" مشيراً بذلك إلى التعارض المفهومي بين كلمتي " طبيعية" و "ثقافة". وأصبح هذا التعارض أساسياً عند فلاسفة عصر الأنوار الذين نظروا إلى الثقافة على أنها سمة مميزة للنوع البشري، واعتبروا الثقافة محصلة المعارف التي ثراكمها البشرية عبر تاريخها وتغيرها باعتبارها كلية.

وفي القرن الثامن عشر لم تستخدم كلمة "ثقافة" إلا بالمفرد، وهو ما يعكس عالمية النزعة الإنسانية للفلاسفة من حيث أن الثقافة أمر خاص بالإنسان دون

أن يعني هذا أي تمييز بين الشعوب أو الطبقات. وبالتالي فقد ترسّخت كلمة "ثقافة" في إيديولوجية عصر الأنوار واقتترنت بأفكار التقدم والتطور والتربية والعقل التي كانت تحتل مكان الصدارة في تلك الفترة. وبالتالي فقد اقتربت كلمة "ثقافة" كثيراً من تلك الكلمة التي ستشهد نجاحاً كبيراً (بل أكثر من النجاح الذي حققته كلمة "ثقافة") في مفردات اللغة الفرنسية إبان القرن الثامن عشر وهي كلمة "حضارة". والكلمتان تنتميان إلى الحقل الدلالي نفسه وتعكسان المفاهيم الأساسية نفسها. وإن ارتبطت هاتان الكلمتان ببعضهما أحياناً، إلا أنهما غير متكافئتين. فكلمة "ثقافة" أكثر دلالة على التطورات الفردية أما كلمة "حضارة" فتدل على التطورات الجماعية.

في القرن التاسع عشر أدى اعتماد المسعى الموضوعي في التفكير حول الإنسان والمجتمع إلى ولادة علم الاجتماع وعلم الإناسة ethnologie باعتبارهما فرعين علميين. حاول علم الإناسة، من جهته، تقديم جواب موضوعي على السؤال القديم المتعلق بالتنوع البشري. كيف ننظر إلى الخصوصية البشرية عبر تنوع الشعوب و "الأعراف"؟. ويتفق مؤسسو الإناسة العلمية على فرضية واحدة أورثها عصر الأنوار، هي وحدة الإنسان. ويعتبرون أن الاختلاف يكمن في التفكير بالتنوع في الوحدة.

ادوارد تايلور (1832-1917)، الأنثروبولوجي البريطاني بأول تعريف إناسي للثقافة:

"الثقافة أو الحضارة بمعناها الإناسي الأوسع، هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع" (2)

ولعل من أبسط تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحاً تعريف أحد علماء الاجتماع المحدث، روبرت بيرستد الذي ظهر في أوائل الستينيات حيث يعرفها بقوله:

"إن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه، وأنقوم بعمله، أو نمتلكه كأعضاء في مجتمع. " (R. Bierstedt. The Social Order.

(3) New York : McGraw Hill 1963)

تبرز السياسة الثقافية كأحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين لتمثل احد مجالات السياسة العامة للدولة، وهذا المفهوم تبلور نتيجة الاهتمام به من قبل مفكرين وباحثين اثروا جهود

المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالعمل الثقافي ، ولعل من الضروري التأكيد على ارتباط مفهوم السياسة الثقافية بتدخل الدولة المباشر في النشاط الثقافي باعتباره احد مجالات السياسات العامة. لقد زاد الاهتمام بالسياسة الثقافية نتيجة للأحداث التي ميزت القرن العشرين، حيث شهد تحولات مختلفة في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي امتدت أثارها إلى المجال الثقافي وانعكست بوضوح على السياسة الثقافية فكرا وممارسة، مما أدى إلى التفكير في وضع معايير جديدة للممارسة الثقافية بالتخطيط والتنظيم والتنسيق الكامل للوفاء بالمطالب الثقافية للمجتمعات مثلها مثل غيرها من الخدمات؛ الصحية والتعليمية والطمأنينة والبيئية ... الخ التي يحتاجها المجتمع.

حيث تشير السياسات الثقافية إلى التوجهات والسلوكيات والأفعال والقرارات والإرشادات والتوجهات والممارسات التي تهدف إلى ترقية وتنمية المحافظة علي الموروث الثقافي الحضاري، وخلق أبعاد قيمية لدي الأفراد بضرورة الحفاظ عليها والدفاع عنها ونقلها عبر الأجيال، وذلك من خلال الخطط والبرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها عن طريق التظاهرات والمهرجانات والمسارح والمحاضرات والنشرية والحصص التلفزيونية والإذاعية والكتابات الصحفية والبرامج التعليمية التربوية الترفيهية.

أما علاقة السياسة الثقافية بالتنوعات الاجتماعية، فإن مفهوم السياسة الثقافية جاء أساساً لكي يلفت النظر إلى تلك التنوعات الاجتماعية، ويتوجه إلى كل أنواعها وأقسامها، ويدفع بالتنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية لأن تلتقيا إلى حقوق ومطالب واحتياجات تلك الفئات والشرائح، مع التأكيد والاهتمام بالفئات والشرائح الضعيفة والمهمشة، أو التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والحماية، والعمل على بلورة وصياغة برامج وخطط تتوجه بصورة أساسية إلى مثل هذه الفئات. وهكذا الحال في علاقة السياسة الثقافية بالتنوعات الثقافية، حيث يقوم مفهوم السياسة الثقافية بدور أساسي في حماية حقوق تلك التعدديات الثقافية والدفاع عنها، والعمل على تحقيقها من خلال برامج وخطط التنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية والاجتماعية.

المحور الثاني: تكوين الذات الأمنية للمواطن

ذكر الموند في هذا الإطار ما اسماء الذات السياسية " POLITICAL SELF. والتي تعبر عن مزيج ذا نسب متفاوتة من مختلف المشاعر والتوجهات، ففي أعماق الفرد تكمن هوية المرء العامة ومعتقداته، مثل القومية

أو تصور الفرد لمكانته الاجتماعية أو القبلية والالتزامات القيمية والإحساس الداخلي بحقوقه وواجباته اتجاه المجتمع.(4)

بناءً على هذا المدخل ندرك أن الذات الأمنية التي يجب على الدولة خلقها من خلال ترسيخ مجموعة من القيم والسلوكيات في إطار البرامج الثقافية كحب الأمن والمسؤولية الفردية اتجاهه والتسامح. حيث يعطي الأخصائيين مثلاً على السلوك العدواني للطفل اتجاه عائلته أو المدرسين والأصدقاء على مزاجه النفسي اتجاه القادة السياسيين والموظفين، أو النمو في بيئة محرومة وقاسية في تنامي الفكر الإجرامي لدى الطفل.

وعليه لا بد من وجود سياسة ثقافية هادفة ترفيهية وتسلية مثلاً التي توجه سلوكيات الطفل وتبعث في نفسه ثقافة التعاون والتسامح والتخلي عن السلوك الإجرامي والابتعاد عن الآفات الاجتماعية وتعزيز روح الانتماء داخل الجماعة. أي أن الأمن يشير إلى حالة شعورية، إذ لا قيمة له إن لم يوجد الإحساس به. ويتولد الشعور بأن ثمة فارقاً بينه وبين الخوف، وإن لم يتحول ذلك كله إلى إدراك حقيقي يتمخض عنه سلوك يؤكد أن ثمة ما يطمئن على السعي في الحياة والحركة لإعمارها وإصلاح المفاصل في مناحيها ومقاصدها، ومناهج الاقترب منها.(5)

كذلك تلعب البرامج الثقافية عبر وسائل الإعلام أحد المداخل الأساسية في المنظومة السياسية المعاصرة لخلق الذات الأمنية والأمن الثقافي والفكري، خاصة في الدول التي تتعرض شعوبها إلى الغزو الثقافي والتحدي الثقافي الذي يستهدف الهوية الوطنية والأمن الوطني والوحدة الداخلية، وكذلك تتأثر الذات الأمنية للأفراد بالخصوصيات الداخلية للدولة والظروف البيئية التي تمر بها من حيث الاستقرار الأمني والأحداث المأساوية والطبيعية والركود الاقتصادي والشرخ الاجتماعي الذي يؤدي إلى نقص الحس الأمني لدى الأفراد ومسؤولياتهم ونمو معدلات الجريمة والهجرة..... الخ. والتي تستدعي وجود سياسات عامة رمزية ثقافية لمعالجة الذات الفردية وتحسيس المواطن بمسؤولياته الأمنية إزاء المجتمع والدولة في هذه المراحل.

وعليه وإن أردنا أن نفعل ذلك لنعد إذاً إلى البدايات لنحدد الذي نريد والذي لا نريد، وإنما ضمن منظومة الأمن المتكاملة حيث كان واجباً أن ترسم سياسات ثقافية في اتجاه محدد؛ نحو تعزيز هوية الثقافة وفق مؤشرات محددة، كأن نحدد عدد المخرجات الوطنية.

المحور الثالث: الصناعة الثقافية الأمنية (الثقافة الأمنية والأمن الثقافي)

إن تشكيل الذات الأمنية لدى الأفراد كما ذكرنا ما هي إلا عملية خلق وصناعة ثقافية لمفهوم الأمن في ذهنية المواطن، حيث تشير العملية إلى سعي الحكومات في الدولة الحديثة إلى خلق ثقافة أمنية في إطار التحديات

والتهديدات الأمنية الجديدة والمتجددة كالإرهاب مثلاً أو الجريمة المنظمة أو الهجرة السرية... الخ. وبالتالي تصبح السياسة الثقافية ليست مجرد رموز لمعرفة الذات الحضارية فقط، وإنما أدوات لخلق الرأي وتوحيد المواقف إزاء هذه القضايا. فالأمن الفكري ببعده الثقافي الحضاري يشير إلى تكريس الحوار بين كل الثقافات والأديان والتوجهات الإيديولوجية، مما يجعل المسؤولية الأمنية بناء ذات وحماية وجود وصيانة فكر، ليس من خطر خارجي فحسب ولكن تهديد داخلي قوامه أفكار شتى بعضها انفصل عن هويته وابتعد عن قيم مجتمعه وتكرر لأصالته. (6)

وتتجسد هذه الصناعة في ترسيخ مجموعة من الأفكار والتوجيهات والقناعات والقيم في المواطنين والتي قد تنصهر في الثقافة الجماهيرية التي لا تخدم بالضرورة الأهداف الأمنية للدولة خاصة من جراء ثورة المعلومات والاتصالات المؤثرة في سلوك الفرد وقد تخفي سلطة القيم الاجتماعية والثقافية على التنوعية هي الأدوات الوقائية الفعالة من أشكال انحرافات الفكر والسلوك خاصة في ظل الفوضى الفكرية وازدواجية المعايير التي يشهدها العالم اليوم. وهنا ندخل في عملية أخرى للدولة وهي الأمن الثقافي والفكري أي مختلف البرامج التربوية والتعليمية والمناهج لمواجهة التحدي الأمني الخارجي الذي قد يؤثر على ثقافة المواطن ويؤدي إلى انهيار المنظومة القيمية للمجتمع .

وعليه فالصناعة الثقافية الأمنية هي الوسيلة الوحيدة للدولة عن طريق السياسات العامة الثقافية لمواجهة التحديات الأمنية لتحقيق الأمن الفكري والثقافي الحضاري. فالارتقاء بأذواق المواطنين وأحاسيسهم الأمنية من أخطر العمليات التي يجب الاهتمام بها عند صنع السياسات الثقافية، ولا بد أن تكون في مدركات صانع القرار الثقافي حتى يتم مواجهة الثقافة الجماهيرية واحتوائها لأنها ليست إبداعاً فكرياً ولكنها سلطة مصطنعة بشكل جماهيري كاستجابة لحجرات قائمة.

المحور الرابع: السياسات الثقافية والهوية الوطنية ومنطق الأمن

إن الدفاع عن الاستقلالية الثقافية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحافظة على الهوية الجماعية. "الثقافة" و"الهوية" مفهومان يحيلان إلى الواقع نفسه منظوراً إليه من زاويتين مختلفتين. والمفهوم الذاتي essentialiste للهوية لم يعد يقف في وجه الفكرة القائلة بأن الجماعة لا يمكن فهمها إلا بدراسة علاقاتها بالجماعات المجاورة لها. إن البعد الثقافي من الإبعاد الأساسية للأمن القومي ، وهو بعد لا يقل أهمية عن الأبعاد السابقة ، ومع ذلك أغفلة عدد كثير من الباحثين واعتبروه جزءاً من الأمن السياسي ، والحقيقة هي أن البعد الثقافي

يلعب دوراً مهماً في حماية الأمن القومي ، فالقدرة على التحمل والانسجام والتعايش السلمي الثقافي من الممكن أن تكون محدداً أساسياً في تعاطي دولة قومية مع سائر الدول القومية الأخرى. (7) الهوية القومية هي الطريقة التي من خلالها نرى ذاتنا القومية، إنها المقياس لما نفتخر به في قوميتنا كجزء لا يتجزأ من ثقافتنا السياسية. إنها تعد محدداً أساسياً للسلوك السياسي في الأمة، وعليه تشكيلها من بين الوظائف الأساسية الرمزية في بناء الدولة، من خلال توجيه الأفراد إلى الاهتمام بالقضايا العامة التي تخص مكانته ووجوده في هذه الأمة وضرورة الدفاع والحفاظ على مقوماتها. حيث تشكل مدركات المواطن للقضايا العامة أساس بناء السياسات العامة في المجالات المختلفة علي غرار السياسات الثقافية التي تعد أيضاً أساس بناء هذه الهوية وتعتبر علي التوجهات الأساسية لأي نظام سياسي في تشكيل الروح القومية التي تجعل من الفرد جزء لا يتجزأ من الأمة التي ينتمي إليها ويتقاسم الشعور والأحاسيس مع مجتمعه. خاصة في الأمور ذات الأهمية البالغة في حياته، وتهدد وجوده واستقراره، والتي من بينها القضايا الأمنية، فالمسؤولية الأمنية جزء من الشعور العام بالقومية .

فقد تكون هناك مشاعر أو بعض الولاءات المحلية أو القبلية الضيقة لجماعات داخل الدولة الواحدة خالقة بذلك أزمة في الهوية الوطنية التي قد تؤدي إلى اضطرابات، وعليه لابد من وجود سياسات عامة ثقافية هادفة إلى الربط بين المشاعر والولاءات وخلق نوع من التكامل والتجانس في النسق الثقافي والتماسك في المجتمع وتوجهاته حول القضايا الأمنية. فالأمن منطق يقوم أساساً علي توجهات صناع القرار في هذا المجال في إطار خلق ثقافة مدعمة لأسس النظام السياسي وعملياته انطلاقاً من غرس الروح الوطنية أو المواطنة التي تدفع الفرد إلي قيم أمنية والالتزام بها بعيداً عن المؤثرات الخارجية التي قد تنمي فيه عدم الثقة والولاء. فالمواطنة هي أساس قيام النظم السياسي كإحساس والالتزام بواجبات اتجاه المجتمع والدولة، فالسياسات الثقافية تساهم في تشكيل الهوية الوطنية والهوية الوطنية تساعد علي تنمية الإحساس المشترك بالقيم الأمنية بين أفراد المجتمع والالتزام بها كثوابت أساسية في بناء الدولة.

خامساً: العولمة ورهاناتها السياسات العامة الثقافية في الدولة الوطنية

تقوم العولمة اليوم على تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر في المأكّل والملبس وفي العلاقات الأسرية وبين الجنسين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية. فالمشكلة هي عدم قبول الآخر كما هو، وعدم الاعتراف بخصوصيته الثقافية والدينية التي شكلت نظامه للزواج

وللتربية وحتى للعلاقات الاجتماعية أو السياسية، وهو ما يتعارض مع بديهيات المبادئ الأخلاقية التي تقوم على الاحترام المتبادل للفرد أو للجماعة، وعلى تقدير خصوصيتهما والمحافظة عليها . (8)

لقد لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية ووطنية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة. ولهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج، على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف. قادت الضغوط السياسية إلى تقييد النظم الوطنية من محتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي. أشاع هذا الفوضى الاقتصادية والسياسية والإدارية وزاد من انتشار ظواهر الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي... الخ.

وبموازاة ذلك حصل تراجع كبير في نظام العلاقات المدنية، فتخلت المجتمعات أو كادت أن تتخلى عن الرابطة الوطنية لحساب العلاقة الطائفية والعشائرية والعائلية وعلى الصعيد الثقافي دفعت الضغوط الداخلية والخارجية إلى تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية السابقة القائمة على تعزيز إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين. وترداد في المقابل موجة التبعية الثقافية لأسواق الإنتاج الثقافي الخارجية أو للثقافة الاستهلاكية .

وبقدر ما تتسارع وتيرة بناء المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافية الأجنبية التي تدرس بلغاتها الخاصة، تتحول الحداثة من جديد إلى بنية أجنبية أو غريبة وتحدث شرخا متزايدا بين قطاعات الرأي العام. ويقود الانفتاح الثقافي من دون رؤية ولا هدف ولا مضمون، أي من دون أن يكون مرتبطا بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أو للتحديث، إلى تذرر البنية الثقافية وتعميق التشتت الفكري والنفس . (9)

ومع هذا الجانب من "التدخل" الأخلاقي في الحياة الثقافية والقيمية في بلدان العرب والمسلمين لتعديل هذه الحياة أو "لتحديثها"، كما يتكرر في المصطلحات الرائجة، سنكون أمام تدخل يشبه ما يجري اليوم في عالم السياسة والقوة عن ما يسمى "حق التدخل الإنساني" لإنقاذ هذه الجماعة أو الأقلية العرقية أو الدينية، أو للدفاع عن مصالح هذه الدولة أو تلك تجاه أي "خطر" حقيقي أو مفتعل.. وإذا أضفنا إلى هذا "الحق" تلك المخاطر السلوكية والأخلاقية الناجمة عن الترويج للجنس والعنف بعيدا عن كل الضوابط، أدر كنا حجم المخاوف التي تحيط بعالمنا الإنساني كله من دون استثناء، من جراء هذا التهميش الذي تتعرض له القيم الأخلاقية بمستوياتها الثلاثة، في السياسة والثقافة والاقتصاد.

هذا التهميش هو الذي يثير الخصوصيات الثقافية والدينية التي تدافع بها شعوب العالم عن وجودها وعن إحساسها بهذا الوجود لا تطرح مسألة الثقافة والعولمة عند الباحثين والمتقنين العرب من منطلقات واحدة ولا تثير الإشكاليات ذاتها. فبالنسبة للمتقنين الذين سأطلق عليهم منذ الآن الحداثيون، وأقصد بهم أولئك الذين يرون الطريق إلى الحداثة العربية يمر عبر التخلي عن الخصوصية ويرفضون الاعتراف بوجود هوية أو قضية يمكن إطلاق هذا الاسم عليها، لا تحمل العولمة أي تهديد ثقافي، ولكنها تقدم بالعكس فرصا لتجاوز نهائي وحاسم للخصوصيات المريضة والسلفيات الثقافية التي سيطرت على المجتمعات العربية في الحقبة الماضية. أما بالنسبة للآخرين، على تعدد مشاربهم القومية والدينية، فالعولمة تعني بالضرورة اختراق البنية الثقافية المحلية، وتفاقم مخاطر الاستلاب والغزو والاستعمار الثقافي، بل مخاطر محو الهوية ونزع الخصوصية الشخصية.

ففي النظر إلى الهوية ينبغي التمييز بين مستويات ثلاث، المستوى الأول هو مستوى الوعي بالذات، أو الوعي الذاتي، وهو أساس الشعور بالانتماء أو عدم الانتماء إلى مجموعة معينة، وبالتالي فهو التعبير المباشر عن نوع الاندماج الاجتماعي القومي أو الجهوي أو العشيري القائم. والمستوى الثاني هو واقع الخصوصية الثقافية أو الثقافة الخاصة بكل جماعة أو مجتمع، والتي تميز الكائن الاجتماعي ولا يمكن أن يتحقق وجوده المستقل من دونها. والخصوصية الثقافية أو الثقافة الخاصة ليست متعلقة بنوعية وعينا لها، ولكنها قائمة بذاتها كواقع موضوعي يفرض نفسه بصرف النظر عن وعينا به وأسلوب رؤيتنا له. والمستوى الثالث هو مستوى العقيدة أو الإيديولوجية التي تعكس الواقع الاجتماعي المتعين. وقد تكون هذه العناصر متسقة ومتوافقة، لكنها قد تكون متنافرة تماما. وهذا ما يشكل أساس مفهوم الشخصية التي تضم هذه المستويات جميعا وأسلوب ترابطها.

فالوعي الذاتي هو ثمرة انعكاس موضوعي للثقافة المحلية وللخصوصية الثقافية، كبناء رمزي نابع من التأويل الخاص للثقافة المحلية الذي يخضع هو ذاته للشروط التاريخية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجيوسياسية. والحضارة بعكس الثقافة تتضمن العمومية والمشاركة أو الاشتراك الإنساني في جذع واحد من الأفكار والقيم والرموز، وهي تتجلى من خلال بلورة العقائد أو نظم القيم الخاصة بكل حقبة. فالعقائد التي تسود المجتمعات هي حاصل تفاعل ثقافتها مع الحضارة الراهنة وسعيها إلى التوفيق بين خصوصياتها وبين عموميات المعطيات الحضارية. وهذا التوفيق هو أساس بناء التاريخية الخاصة بكل مجتمع، ومن دونه لا يمكن لمجتمع أن يضبط اندراجه في الحركة التاريخية الفعلية وأن يبقى على مستوى المعايير

التاريخية. وبشكل عام يتحدد الوعي الذاتي بنمط الآمال التي تتبلور عند الفرد والجماعة، بينما تتحدد الإيديولوجية الاجتماعية بنمط المصالح التي تبدو متحركة بالحاضر، أما الثقافة فهي مفتوحة على الحاضر والماضي والمستقبل معا.

إن الهوية هي الذاتية أو وجود ذاتية جمعية. وكل ذاتية تتضمن الوعي بالخصوصية والإرادة والقدرة على الحفاظ على هذه الخصوصية. لكنها لا تختلط ولا ينبغي أن تختلط لا بالخصوصية ولا بالإرادة ذاتها. فهي ليست الثقافة الخاصة في حالتها الطبيعية أو وجودها العفوي التلقائي، وهي ليست الإيديولوجية الباحثة عن تحقيق أهداف تاريخية واضحة ومحددة. إنها ليست مقولة وضعية ولا وسيلة تعبئة سياسية. إن الهوية ليست وعيا بالخصوصية ولا عقيدة وطنية. إنها حقيقة موضوعية تقع خارج ذلك، وتتجلى فحسب في مستوى الشخصية الجماعية، أي في بالقدرة على بناء مثل هذه الشخصية. إن الذاتية هي حاصل توازنات وليست جزءا منها.

فالخصوصية الثقافية أو الثقافة المحلية الضرورية لنشوء هوية ليس كظاهرة وصفية، وانما واقعا فعليا لا يمكن إنكاره ولا الوقوف معه ولا ضده. لأنها تعبر عن الصفات الخاصة بكل كائن وكل كينونة اجتماعية. وليس هناك كينونة من دون خصائص ذاتية، أي خصوصية، وإلا اندرجت في غيرها وصارت جزءا منها. فلا ينبغي التوحيد بين الوعي الذاتي أو بالخصوصية والخصوصية ذاتها. فالوعي ينظر إلى الخصوصية الواقعية من منظار الحاجات الراهنة والقيم والتوقعات والآمال، ويغيرها في المخيلة إذا لم تكن متناسبة معها، وهو مقدمة لتغييرها في الواقع أيضا. وبالمثل لا ينبغي التوحيد بين الوعي الذاتي وبين تأكيد الخصوصية أو التمحور حولها وتقديسها. فالوعي الذاتي لا يختلط بالنزعة الإيديولوجية الخصوصية التي غالبا ما تكون متجاوزة كثيرا للخصوصية كواقع موضوعي.

تشكل العولمة بالتأكيد إطارا جديدا يتحدى الهويات الجماعية التي تكونت في القرن الماضي، ومعظمه تبلور أساسا حول معطيات قومية، ويهدد استقرارها وأحيانا وجودها. إن الثقافات ترد على التهديد ولديها الوسائل التي تمكنها من الاستجابة للتحديات الجديدة، وهي تستطيع بشكل أكبر أن تواجه هذه التحديات وإعادة بناء الهوية على أسس جديدة ومن أفق العالمية إذا نجحت المجتمعات التي تحتضنها في صوغ إستراتيجية فعالة وإيجابية للتعامل مع الظروف الجديدة وخلق الشروط المادية والسياسية التي تسمح بتفتح هذه الثقافات وانعتاقها وازدهارها. وبالعكس، يمكن أن تتحول هذه الثقافات إذا تركت من غير رعاية إلى عثرة أمام اندراج المجتمعات في المجتمع العالمي

الجديد، وترى نفسها بعد فترة وقد هجرت تماما من قبل الجماعات التي كانت تحتضنها.

فليست الثقافة مجموعة من الملامح أو القيم الجامدة والثابتة ولكنها آليات إبداعية قادرة على التعامل مع العناصر الجديدة الوافدة ودمجها والتفاعل معها والتطور بمواكبتها وموازاتها. والوسيلة الرئيسية لهذا الابداع هي بالضبط قدرة الثقافات على الدمج والاستعارة والصهر والأقلمة والتوفيق بين العناصر المختلفة القديمة والجديدة والداخلية والخارجية، والتاريخية وغير التاريخية والذاتية والموضوعية. إن الثقافة قوة تركيب فذة وهذه القوة هي مضمونها الحقيقي والرئيسي، وما عدا ذلك لا يشكل إلا مظاهر وعناصر فيها. الهوية متعلقة بالثقافة لكن الثقافة ليست متعلقة بنموذج واحد للهوية ثابت وأبدي. ومشكلة المفهوم الخصوصوي للهوية أنه يوحد بين الهوية والثقافة والعقيدة المعبرة عن الواقع الاجتماعي الحاضر، ويجعل منها جميعا انعكاسا لملامح وقيم وخصائص ثابتة لا تتغير تعبر عن ماهية الأمة وجوهرها الثابت. ويصبح همه الرئيسي هو الدفاع عن هذه الخصائص التي تتضمن استقرار واستقلال الجماعة وسيادتها.. لكن لأن الثقافة ذات جذور ممتدة بعيدا في التاريخ، ولأن منظوماتها الرمزية والفكرية والأسطورية والفكرية تختزن قيما وتراثات وتنمي مطامح وآمال خاصة بكل شعب، لأنها ذاكرة حية ومبدعة، فإنها تشكل بؤرة المقاومة والصراع ضد عملية الغزو الثقافي التي تمثلها العولمة. وهذا الصراع هو الذي يسمح بإعادة تحديد موقعها فيها وإعادة إنتاج العالمية، أي المكتسبات الحضارية الكونية التي يمكن وينبغي تعميمها، في حضن الثقافات القومية. (10)

وعليه لا بد من بلورة إستراتيجية واقعية في إطار سياسات عامة ثقافية لمواجهة مخاطر الهيمنة الثقافية، من أجل التمييز بين الذات والآخر، والحفاظ على الحد الأدنى من الاتساق في عناصر الشخصية المكونة لذاتية فاعلة وغير سلبية. فقد يتطلب الأمر إعادة النظر في التأويلات الثقافية، أي في مفهوم الخصوصية وأساس هذه الخصوصية، بل ربما تطلب أيضا تغييرات ثقافية عميقة.

الخاتمة

ومما تقدم يمكن القول أن السياسات العامة الثقافية تعد من بين الأدوات التي يمكن للنظام السياسي من خلالها توجيه سلوكيات الأفراد وخلق الروح والحس والمشاعر المشتركة إزاء القضايا الأمنية، كما تساهم أيضا في تكوين الثقافة الأمنية للأفراد كجزء من التأهيل الاجتماعي والتنشئة السياسية، بالإضافة إلى دور السياسات الثقافية في تعزيز الروح القومية وترقية قيم المواطنة والتي لها أبعاد جوهرية في الأمن القومي وبناء الدولة وذلك من

خلال العمل على إعادة المرآة الذاتية الثقافية والتمحور حول الذات ليس من منظور التأكيد على ماهية ثابتة أو تراث خاص قديم، وإنما من منظور التأكيد على الذاتية بما تعنيه من وعي وإرادة المشاركة في الحضارة الكونية. وتعزيز مكانة المجتمع المدني ودوره تجاه المؤسسات والنخب الحاكمة معا.

الهوامش:

- (1): فهمي خليفة الفهداوي، السياسات العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص201.
- (2): دوني كوش؛ مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: قاسم مقداد، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2002، ص 1-21.
- (3): ميشيل تومبسون، ريتشارد إليس، آرون فيلدافسكي، نظرية الثقافة. ترجمة: د. علي الصاوي، مراجعة: أ. د. الفاروق زكي يونس، مجلة عالم المعرفة، العدد 223، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1997، ص9.
- (4): الموند قابريال، جي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة سمير نصار، عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص59.
- (5): عثمان بن صالح العامر، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425 هـ.
- (6): محمد الحبيب حريز، الأمن الفكري. ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص83.
- (7): أرمين ارمني، أبعاد الأمن القومي، في الموقع: <http://www.albainah.net/index.aspx?f...&id=4398&lang=>
- (8): برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية. بيروت: ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ص2.
- (9): محمد عبده، نبيل أبو صعب، آثار العولمة على الهوية الثقافية، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق - تعنى بنشر المواد الفكرية و السياسية و الدبلوماسية و الوثائق المتصلة بذلك - العددان الرابع والخامس السنة، 1998/1999، في الموقع: <mailto:aru@net.sy>.
- (10): برهان غليون، رهانات العولمة، سلسلة مقالات نشرت في جريدة الاتحاد الطيبانية عام 1991، في الموقع:

[Http://mafhoum.com/press2/71p31.htm](http://mafhoum.com/press2/71p31.htm)